

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الاستثناء

▶ **الاستثناء** هو : إخراج اسم من من حكم اسم آخر، والاسم المخرَج هو المستثنى، أمّا الآخر فهو المستثنى منه.

▶ **أسلوب المستثنى يتكون من ثلاثة أجزاء :**

أ- المستثنى منه، وهو الاسم الواقع قبل أداة الاستثناء.

ب- أداة الاستثناء، وهي : (إلا)، أو (غير)، أو (سوى)، أو (لا يكون)،
وليس)، أو (خلا، عدا، حاشا).

ج- المستثنى، وهو الاسم الواقع بعد الأداة.

▶ ما استثنيت إلا مع تمامٍ يَنْتَصِبُ وبعْدَ نَفِيٍّ أَوْ كَنَفِيٍّ أَنْتُخِبَ

إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَأَنْصَبَ مَا انْقَطَعَ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعُ

▶ للمستثنى بـ (إلا) أحكام، هي:

1- وجوب النصب:

▶ إن وقع المستثنى بعد كلام تام موجب، سواء كان متصلاً أو منقطعاً، نحو:

▶ قام القومُ إلا زيداً، ضربتُ القومَ إلا زيداً، مررتُ بالقومِ إلا زيداً.

▶ قامَ القومُ إلا حماراً، ضربتُ القومَ إلا حماراً، مررتُ بالقومِ إلا حماراً.

▶ و(زيداً) في هذه الأمثلة منصوب على الاستثناء.

2- جواز النصب :

▶ يجوز نصب المستثنى إذا وقع بعد كلام تام ليس بموجب، فإما أن يكون الاستثناء متصلاً أو منقطعاً.

▶ مثال المتصل: (ما قام أحدٌ إلا زيداً، وإلا زيدٌ ، ولا يقم أحدٌ إلا زيداً، وإلا زيدٌ ، وهل قام أحدٌ إلا زيداً؟ وإلا زيدٌ؟ وما ضربت أحداً إلا زيداً، ولا تضرب أحداً إلا زيداً، وهل ضربت أحداً إلا زيداً؟ ما مرت بأحدٍ إلا زيداً ، وإلا زيدٍ)، فيجوز في (زيداً) أن يكون منصوباً على الاستثناء وأن يكون بدلاً من (أحد).

► ومثال المنقطع: (ما قام القوم إلا حمارًا)، وتعيّن نصبه عند جمهور العرب، ولا يجوز إتباعه للمستثنى منه، وأجازه بنو تميم، فتقول:

(ما قام القومُ إلا حمارٌ، وما ضربتُ القومَ إلا حمارًا، وما مررت بالقومِ إلا حمارٍ).

▶ وغيرُ نصبٍ سابقٍ في النفي قد يأتي، ولكن نصبه اختَرُ إن وَرَدَ

▶ إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإمّا أن يكون الكلام موجباً

أو غير موجب، فإن كان موجباً وجب نصب المستثنى، نحو

(قام إلا زيدا القومُ)، وإن كان غير موجب فالمختار نصبه

فتقول: (ما قام إلا زيدا القومُ)، وقد روي رفعه، فتقول: (ما قام

إلا زيدُ القومُ)، وأعرّبوا الثاني بدلاً من الأول على القلب.

3- إعراب المستثنى حسب موقعه :

▶ **وإن يُفَرِّغُ سابقُ (إِلا) لِمَا** **بعدُ يَكُنْ كما لو (إِلا) عُدِمَا**

▶ إذا كان الكلام ليس بتام ولا موجب، كان الاسم الواقع بعد إلا معرباً

بإعراب ما يقتضيه ما قبل (إِلا) قبل دخولها، وذلك نحو (ما قامَ إِلا

زيدٌ، وما ضربتُ إِلا زيداً، وما مررت إِلا بزيدٍ)، فأعرَب (زيد) كما

لو لم تذكر (إِلا). وهذا ما يسمى بالاستثناء المُفَرَّغ.

▶ **حكم (إلا) إذا تكررت:**

▶ **وألغ (إلا) ذات توكيدٍ : كَلَّا تَمَرُّرُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا**

▶ إذا كررت (إلا) لقصد التوكيد لم تؤثر فيما دخلت عليه شيئاً

ولم تفد غير توكيد الأولى، وذلك في البدل والعطف، فمثال

البدل، نحو (ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ إلا أخيك)، ف (أخيك) بدل

من (زيد)، ومثال العطف: (قام القومُ إلا زيداً وإلا عمراً).

تفريغ التأثيرِ بالعاملِ دغ

▶ وإن تكرر لا لتوكيدِ فمع

وليس عن نصبٍ سواه مُغني

في واحدٍ ممَّا بإلا أُسْتُثني

▶ إذا كررت (إلا) لغير التوكيد فلا يخلو: إما أن يكون الاستثناء مفرّغاً،
أو غير مفرّغ.

▶ فإن كان مفرّغاً شغلت العامل بواحد ونصبت الباقي بـ (إلا) على
الاستثناء، فتقول: (ما قام إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بكرًا) .

▶ وإن كان الاستثناء غير مفرغ - وهذا هو المراد بقوله - :

▶ ودون تفرغ: مع التقديم نصب الجميع أحكم به والتزم

وانصب لتأخير، وجيء بواحد منها كما لو كان دون زائد

كلم يفوا إلا امرؤ إلا علي وحكمها في القصد حكم الأول

▶ فإن تقدمت المستثنيات وجب نصب الجميع سواء كان الكلام موجباً أو

غير موجب، نحو: **قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرأ القوم.**

▶ **وما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرأ القوم.**

► وإن تأخرت، فإن كان الكلام إيجاباً، وجب نصب الجميع، فتقول: **(قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرة)**، وإن كان غير موجب عومل واحد منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء فيبدل مما قبله - وهو المختار - أو ينصب - وهو قليل- وأما باقيها فيجب نصبه، وذلك نحو **(ما قام أحدٌ إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بكرة)** ف (زيد) بدل من (أحد) وإن شئت أبدلت غيره من الباقيين.

الاستثناء بـ (غير) و (سوى)

▶ **وَاسْتَنْنَ مَجْرُورًا بِغَيْرٍ مَعْرَبًا** **بِمَا لَمْ يَسْتَنْنِ بِأَلَا نُسَبًا**

▶ حكم المستثنى بـ (غير)، و(سوى)، و(سوى)، و(سواء) الجرّ لإضافتها إليه.

▶ تعرب (غير)، و(سوى) إعراب المستثنى مع (إلا)، فتقول: **(قام القومُ غيرَ**

زيدٍ، أو سوى زيدٍ) بنصب (غير، وسوى)، كما تقول: **(قام القومُ إلا زيداً)**

بنصب (زيد). وتقول: **(ما قام أحدٌ غيرَ زيدٍ، أو سوى زيدٍ)** و(غير، وسوى)

بالإتباع والنصب. وتقول: **(ما قامَ غيرُ زيدٍ، وما رأيت سوى زيدٍ)** فترفع

(غير) بالفاعلية، وتنصب (سوى) بالمفعولية.

► مذهب سيوييه والفراء وغيرهما أنّ (سوى) لا تكون إلا ظرفاً، فإذا قلت: (قام القوم سوى زيد) ف (سوى) عندهم منصوبة على الظرفية، وهي مشعرة بالاستثناء ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر.

الاستثناء بـ (خلا، وعدا، وحاشا، ولا يكون، وليس)

▶ واستثنى ناصباً بـ ليس وخلا وبعداً وبيكون بعد (لا)

▶ يكون المستثنى بعد هذه الأدوات منصوباً، فتقول: (قام القومُ ليس زيداً،
وخلا زيداً، وعدا زيداً، ولا يكونُ زيداً) ف (زيداً) في قولك: (ليس
زيداً، ولا يكونُ زيداً) منصوب على أنه خبر (ليس)، و(لا يكونُ)،
واسمها ضمير مستتر، والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم من
(القوم)، والتقدير (ليس بعضهم زيداً، ولا يكونُ بعضهم زيداً)، وهو
مستتر وجوباً.

► وفي قولك: (خلا زيداً، وعدا زيداً) منصوب على المفعولية، و(خلا،
وعدا) فعلان فاعلهما في المشهور ضمير عائذ على البعض المفهوم
من (القوم)، وهو مستتر وجوباً، والتقدير: (خلا بعضهم زيداً، وعدا
بعضهم زيداً).

▶ **واجرزُ بسابقي يكون إن تُردُ وبعد (ما) انصب وانجرزُ قد يرد**

▶ إذا لم تتقدم (ما) على (خلا، و عدا)، فهما حرفا جرّ، فتقول: **(قام القومُ خلا زيد، و عدا زيد).**

▶ وإن تقدمت عليهما (ما) وجب النصب بهما، فتقول: **(قام القومُ ما خلا زيدا، وما عدا زيدا) ف (ما) مصدرية، و(خلا، و عدا) فعلان ماضيان وفاعلهما ضمير مستتر يعود على البعض، و(زيداً) مفعول به.**

▶ وأجاز الكسائي الجرّ بهما بعد (ما) على جعل (ما) زائدة، وجعل (خلا، وعدا) حرفي جرّ، فتقول: (قام القوم ما خلا زيد وما عدا زيد).

▶ **وحيثُ جرّا فهما حرفان** **كما هما إنّ نصبا فعلاّن**

▶ إنّ جررت (بخلا، وعدا) فهما حرفا جرّ، وإنّ نصبت بهما فهما فعلاّن، وهذا مما لا خلاف فيه.

► **وكخلا حاشا ولا تصحبُ (ما) وقيل: حاشَ وحشًا فاحفظهُما**

► المشهور أن (حاشا) لا تكون إلا حرف جرّ، فتقول: **(قام القومُ حاشا زيدٍ)** بجر (زيد)، وذهب الأخفش، والجرمي، والمازني، والمبرد وجماعة - منهم المصنف - إلى أنها مثل (خلا) تستعمل فعلاً فتنصب ما بعدها وحرفاً فتجرّ ما بعدها، فتقول: **(قام القوم حاشا زيدا، وحاشا زيدٍ)**.

► يقال في (حاشًا): (حاشَ، وحشًا).